



# تعزيز التخصص القضائي في المحكمة التجارية

2014



# المقدمة

تعتبر إمارة دبي مدينة ذات طابع تجاري واقتصادي، حيث اشتهرت بذلك منذ نشأتها في العام ١٨٣٣م و لعب القطاع التجاري دوراً مهماً في تطور الإمارة حتى أن أصبحت مركزاً إقليمياً للمال والأعمال، ولمواكبة متطلبات النمو المتسارع التي تشهده إمارة دبي في قطاع الأعمال وما صاحبه من الحاجة إلى خدمات قضائية تختص بالقضايا ذات الطابع التجاري أنشئت المحكمة التجارية الابتدائية في العام ٢٠٠٨ لتلبي تلك الاحتياجات على نحو يسهم في تحقيق استراتيجية الإمارة التي تؤكد على توفير منشآت متطورة وسهلة الوصول إليها وتأمين قضاء عادل ناجز وتقديم خدمات عدلية فاعلة ومبتكرة.

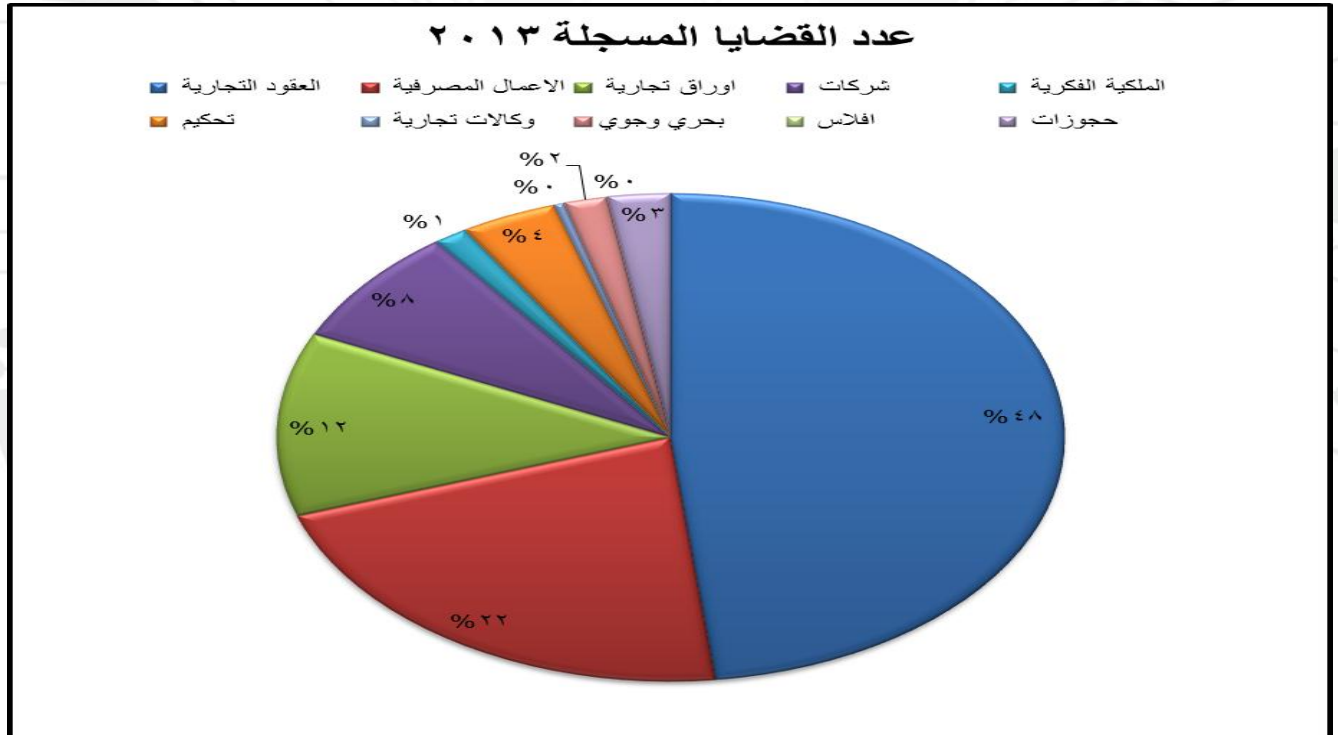
تختص المحكمة التجارية الابتدائية في النظر في مختلف الدعاوى المرتبطة بالتعاملات التجارية بما يوفر الحماية اللازمة لرؤوس الأموال والمستثمرين و يخدم قطاع الأعمال والعلاقات الاستثمارية والتجارية الداخلية والخارجية، ولضمان فاعلية أكبر في عمل المحكمة التجارية تم في يناير من العام ٢٠١٣ تدشين المرحلة الثانية من التخصص القضائي التجاري بإطلاق تصنيفات موضوعية للقضايا التجارية ( عقود تجارية ، أعمال مصرفية، شركات، ملكية فكرية، أوراق تجارية، تحكيم، إفلاس، بحري وجوي، وكالات تجارية، حجوزات).



# النتائج

## أولاً: القضايا المسجلة

كان لتدشين المرحلة الثانية من التخصص القضائي في المحكمة التجارية نتائج إيجابية على المستوى العام للمحكمة والمستوى التخصصي للتصنيفات النوعية ، حيث بلغ إجمالي عدد القضايا المسجلة ٢٢٧٨ قضية توزعت على كافة التصنيفات إلا أن النسبة الأكبر من القضايا المسجلة كانت لقضايا العقود التجارية والتي بلغت ٤٨% من الإجمالي العام تلتها الأعمال المصرفية والتي بلغت ٢٢% كما هو موضح بالرسم أدناه:

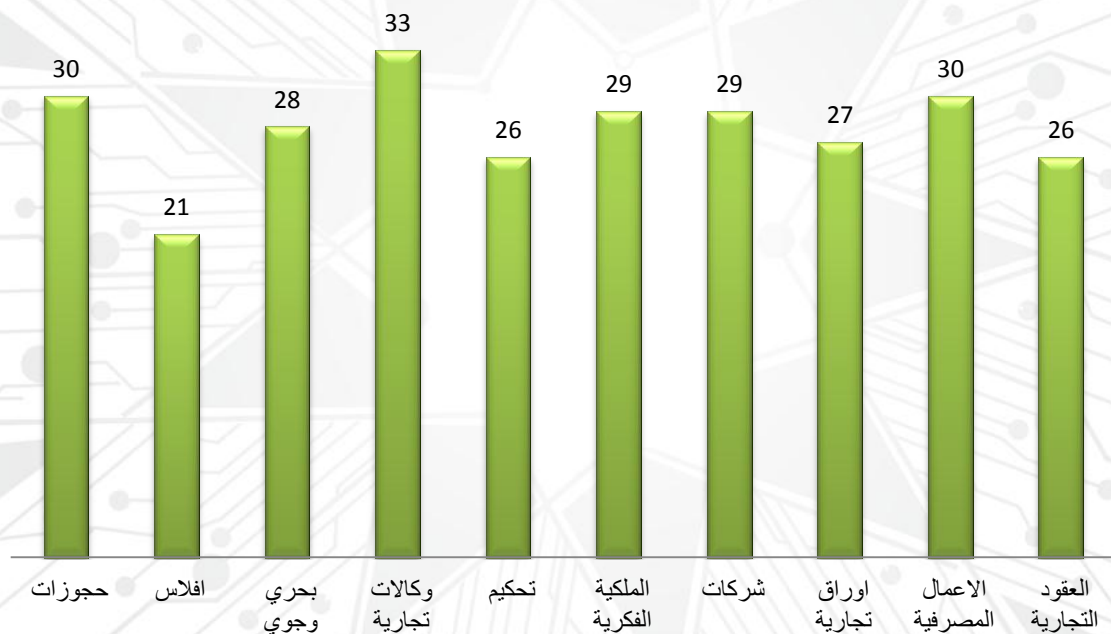




## ثانياً: معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى

معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى هو معدل المدة المستغرقة منذ بداية تسجيل القضية إلى موعد الجلسة الأولى وبلغ المعدل في قضايا العقود التجارية ٢٦ يوماً و ٢١ يوم في قضايا إشهار الافلاس، كما هو موضح في الرسم أدناه

معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى

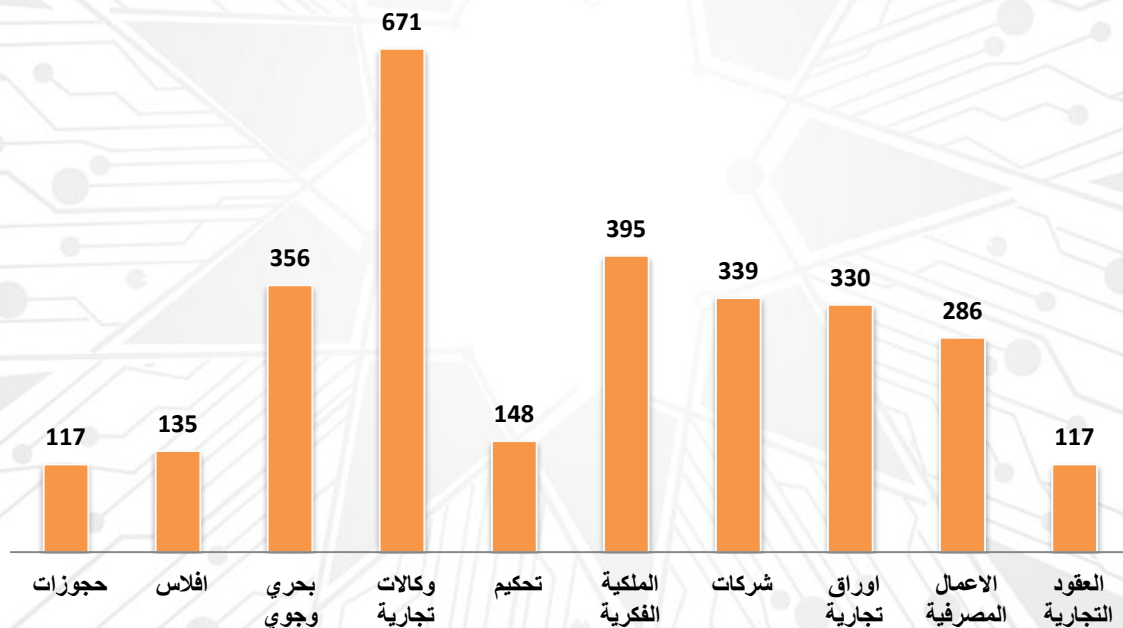




## ثالثاً: معدل مدة الحكم من أول جلسة:

ويحتسب هذا المؤشر معدل الفترة المستغرقة من تاريخ انعقاد الجلسة الأولى إلى تاريخ الحكم وبلغ معدل مدة الحكم في قضايا العقود التجارية ١١٧ يوم و ١١٥ يوم في قضايا إشهار الإفلاس

معدل مدة الحكم من أول جلسة





## رابعاً: التوجهات المستقبلية:

تعكف المحكمة التجارية الابتدائية على دراسة واطلاق حزمة من المشاريع التطويرية، لإحداث نقلة نوعية في إجراءات وعمليات المحكمة خلال العام ٢٠١٤ تشمل تدشين خدمة الاعلان الالكتروني والذي سيتيح إعلان الشركات المدعى عليها عن طريق البريد الالكتروني مدعماً بالرسائل النصية القصيرة خلال يوم تسجيل الدعوى والذي من المتوقع أن يحقق انخفاضا ملحوظاً في معدل مدة الإعلان وزمن الانتظار للجلسة الأولى، بالإضافة إلى تطوير نظام إدارة الدعوى الحالي ليتماشى مع قانون الاجراءات المدنية الجديد والمتوقع صدوره خلال العام ٢٠١٤. إن المحكمة التجارية الابتدائية تسعى من خلال الجهود المكثفة في التطوير المستمر لتكون نواة للقضاء الذكي في دبي تحقيقاً لاستراتيجية دبي المدينة الأذكي.